

الحتمية الثقافية

البروفسور محمد ربيع

كان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الماركسية وتطور الإنترنت من أهم العوامل التي أسهمت في دخول المجتمعات الصناعية المتطورة مرحلة انتقال حضارية تتصف بغياب أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولقد نتج عن ذلك حدوث حالة من التخبط وضبابية الرؤية تستوجب تغيير طرق التفكير القديمة وتطوير أدوات جديدة للتعامل مع التحديات المستجدة. وحيث إن "العادات القديمة تموت ببطء وعادات القوة تموت ببطء متناهي"، (Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State*, 97)، فإن المفكرين الاستراتيجيين الذين وضعوا خارطة الطريق القديمة تمسكوا بما لديهم من نظريات وأدوات، ولم يدركوا أن تلك الأدوات والنظريات لم تعد صالحة، ما جعلهم يعلنون انتصار الرأسمالية والديمقراطية ويتوقفون عند ذلك الإعلان. لذلك، بدلا من دراسة المرحلة الانتقالية والتفكير في كيفية إدارتها والخروج منها بسلام، اتجهت أمريكا إلى توجيه النصيحة لبقية شعوب العالم بأن تتبنى مبادئها التي لخصها كروكر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، في الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر وحل الخلافات بالطرق السلمية. وكما يقول كروكر إن خطبة الوعظ هذه لا تقدم جواباً على الأسئلة التي يطرحها عالم متغير. (Chester A. Crocker, "The Global Law and Order Deficit," *The Washington Post*, Dec. 20, 1992, A21)

ولما كانت بعض دول العالم قد انتقلت من مرحلة إلى الصناعة من دون أن تتبنى المبادئ الأمريكية، فإن مفكرو العهد القديم سارعوا إلى البحث عن سبب يفسر نجاح بعض الشعوب في اقتحام عصر الصناعة وفشل بعضها الآخر. وهذا أوصلهم إلى تطوير نظرية جديدة تقوم على الثقافة باعتبارها العامل الحاسم في تمكين بعض الشعوب من تحقيق التقدم الازدهار. ولما كانت الثقافة، كما يدعون، لا تتغير كثيراً عبر الزمن، فإن بعض الشعوب مكتوب لها أن تحقق النجاح، وإن بعضها الآخر مكتوب عليها أن تبقى متخلفة. وبناء على ذلك تبلورت وجهة نظر فلسفية تقول إن الثقافة هي العامل الذي يقرر مصير كل أمة، ما جعلنا نطلق على هذه الرؤية "الحتمية الثقافية". ويكاد يتفق المروجون لهذه النظرية على أن الثقافة الآسيوية، والقيم الكنفوشية بالذات، هي المسئول الأول عن نهضة آسيا.

يقول فوكوياما إن العامل المهم في معجزة آسيا "ليس السياسة الصناعية وإنما الثقافة". (Francis Fukuyama, *Trust*, 12) وفيما يتعلق بدور القيم الكنفوشية في نهضة آسيا، يقول فوكوياما، "قامت

الكنفوشية بتحديد جوهر العلاقات الاجتماعية في المجتمع الصيني على مدى 2500 سنة، وإن هذا الجوهر يتكون من مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تنظم حياة مجتمع سوي"، تسوده الثقة. Fukuyama, trust. (84) وتعزيزاً لهذا المنطق، قال ألان جرينسبان، الرئيس الأسبق للبنك المركزي الأمريكي "إن معظم ما كنا نعتبره في نظامنا الحر جزءاً من طبيعة الإنسان، لم يكن شيئاً طبيعياً وإنما ثقافياً". (Cited by Jim Hoagland, "All Globalization is Local," *The Washington post*, August 28, 1997 A21)

لكن إذا كانت الثقافة الكنفوشية هي العامل الأهم الذي يقف خلف المعجزة الاقتصادية الآسيوية، وإن هذه الثقافة قديمة جداً، فلماذا انتظرت شعوب هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان والصين حتى النصف الثاني من القرن العشرين لتبدأ نهضتها الصناعية؟ وإذا كانت القيم الكنفوشية تشكل جوهر الثقافة الصينية منذ 2500 سنة على الأقل، فلماذا فشلت تلك الثقافة وجوهرها "الأخلاقي" في قيادة الصين وغيرها من مجتمعات آسيوية مشابهة إلى تحقيق نهضة اقتصادية قبل قرون؟ لماذا كان على تلك الدول أن تنتظر حوالي 200 سنة بعد حدوث الثورة الصناعية في أوروبا لتقتحم عصر الصناعة؟ ولماذا لم تستطع كوريا الشمالية التي تشترك مع كوريا الجنوبية في الثقافة والموقع الجغرافي والتاريخ واللغة أن تنهض وتدخل عصر الصناعة كجارتها؟ ليس هناك شك في أن الثقافة تشكل وجهاً هاماً من أوجه الحياة الإنسانية وعاملاً رئيسياً من العوامل المنظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعلها تؤثر في حوافز العمل والإنتاج، لكنها ليست العامل الوحيد أو الأهم.

تشير السجلات التاريخية إلى أن الصين كانت أكثر الدول تقدماً من النواحي الصناعية والعلمية خلال العهود التي سُميت عصور الظلام الأوروبية. إذ كان لدى الصين حينئذ نظم حياتية وإدارية متقدمة، كما كان لديها أفضل السجلات وأدقها فيما يتعلق بماضيها ونظامها البيروقراطي. وعلى سبيل المثال، قام الصينيون والكوريون بتطوير فن الطباعة واستخدامه قبل أن يتوصل الأوروبيون إليه بنحو مائة سنة. يقول ليستر ثورو، "أنظر إلى الصين في بداية القرن الخامس عشر، ما كان لديها من غريزة استكشاف وحب استطلاع، والإقدام على خلق التكنولوجيا الضرورية لبدء ثورة صناعية.. شيء لم يحدث إلا بعد مرور 400 سنة أخرى". (Lester Thurow, "Building Wealth," *The Atlantic Monthly*, June 1999, 63) إن ما حدث للصين في تلك الفترة حدث أيضاً لبعض الشعوب ذات الحضارات العظيمة، كان من بينهم العرب والهنود.

مع أنه مضى على الثورة الصناعية حتى الآن حوالي 250 سنة، إلا أن المؤرخين لم يتوصلوا إلى إجماع حول القوى الاجتماعية المسؤولة عن تلك الثورة ودور كل عامل فيها. وخلافاً لهؤلاء، سارع

المروجون للثقافة الآسيوية ونظرية الحتمية الثقافية بالذات إلى الإدعاء بأن الثقافة الكنفوشية هي المسؤولة عن قصة النجاح الآسيوية. وهذا جعلهم يتجهوا في المقابل إلى لوم ثقافات الشعوب النامية والإسلام بسبب فشلها في اقتحام عصر الصناعة وتحقيق نهضة مجتمعية مماثلة. وحتى بعد نجاح ماليزيا وتركيا في ولوج عصر الصناعة والسير نحو الديمقراطية، فإن منظري الحتمية الثقافية استمروا في نشر أفكارهم المعادية للإسلام والمسلمين والعرب، ما أدى إلى تعميق مواقف التحيز ضد هؤلاء في أمريكا وأوروبا.

الثقافة والسياسة

قامت دول الغرب الصناعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بإنشاء تحالف استراتيجي فيما بينها بهدف تعزيز أمنها والأمن الدولي، وإعادة بناء اقتصاديات أوروبا المدمرة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والأمنية، وفوق ذلك كله، احتواء القوة العسكرية السوفييتية والفكرة الماركسية. ومع أن الاعتبارات الأمنية كانت أهم الدوافع المسؤولة عن إقامة حلف الناتو، إلا إن الثقافة الغربية والقيم المسيحية وُصفت بأنها القوى المسؤولة عن استمرار ذلك التحالف وتعزيز أسباب التعاون فيما بين أعضائه. كما أُعتبرت الديمقراطية وحقوق الإنسان سمات من سمات الثقافة الغربية، وجزء من التراث المسيحي اليهودي المشترك. في المقابل، اتجه بعض مفكري الغرب إلى التقليل من شأن الثقافات الأخرى، واعتبار بعضها ثقافات بدائية همجية. وحين انفجرت نزاعات إثنية وطائفية في دول لا تنتمي لمجموعة الدول الغربية في التسعينيات من القرن العشرين، فإن الثقافة وُصفت بأنها قوة الشر المسؤولة عن تلك النزاعات وما نتج عنها من جرائم قتل وتطهير عرقي. وحيث إن سامويل هنتنجتون، صاحب نظرية "صراع الحضارات"، من أهم المفكرين الذين تبنا مقولة الحتمية الثقافية وقاموا بالتركيز على دور الثقافة في تشكيل العلاقات الدولية، فإننا سوف نتعرض فيما يلي لإفكاره بالتحليل والنقد.

يقول هنتنجتون إن "الهوية الثقافية هي العامل المركزي الذي يشكل علاقات الدول التعاونية والعدائية" على السواء. (Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations*, 125) ومع أن الثقافة تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل هوية الأشخاص والجماعات، إلا أنها لا تلعب نفس الدور في تشكيل هوية الدول، لأن الدول التي يمكن تصنيفها على أنها متجانسة من الناحية السكانية تقل عن 10% من مجموع دول العالم. من ناحية أخرى، تتأثر الهوية الجماعية لكل جماعة إنسانية بالتجربة التاريخية، والثقافة الشعبية، والايديولوجية السائدة، ونوعية التعليم ومستواه، ومصالح أعضائها، وتحديات خارجية دائمة التحول. وفي الواقع، ينتمي كل فرد في المجتمع إلى عدة مجموعات ذات أهداف مختلفة ومصالح

متنافسة وأحياناً متناقضة، ما يجعل هويته ضمن كل مجموعة تختلف قليلاً أو كثيراً عن هويته ضمن مجموعة أخرى. إن كل مواطن عضواً في أسرة يرتبط بها بعلاقات دم وقرابة، وفي حي أو منطقة سكنية يرتبط بها بقضايا واهتمامات مشتركة، وغالباً عضواً في جمعية مهنية أو ثقافية أو رياضية أو اجتماعية يرتبط بها بتطلعات مشتركة، وعضواً في مؤسسة اقتصادية يرتبط بها بعلاقة مصلحة، وعضواً في شعب يرتبط به بعلاقة تاريخية ورموز وطنية. وهذه تجمعات تتبنى قيماً متباينة وتسعى لتحقيق أهداف مختلفة قد تكون متناقضة، ما يجعلها تؤثر في مواقف أعضائها بطرق يغلب عليها طابع التنافس أكثر من التعاون والتكامل.

يقول هنتنجتون أيضاً إن السياسات الدولية تشهد اليوم إعادة تشكيل على طول خطوط ثقافية، ما يجعل الشعوب والدول ذات الثقافات المتشابهة تتوحد، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتفسخ، وإن قدر الشعوب ذات الثقافات المختلفة هو التصادم، وإن تصادمها سوف يحدد طبيعة الصراع العالمي وحدته. (Huntington, 125) لكن فوكوياما لا يرى أن الاختلاف الثقافي سبباً رئيسياً من أسباب الصراع، إذ يقول، "على العكس، إن التنافس الذي ينشأ عن التفاعل بين ثقافات مختلفة يقود غالباً إلى إحداث تغيير خلاق، وإن هناك العديد من حالات التفاعل الثقافي التي نتج عنها تحفيز ثقافي متبادل". (Fukuyama, Trust, 5-6) أما توماس سوويل فيقول "إن تجارب التفاعل الثقافي تشير إلى أنها تقود إلى إنجازات ثقافية". (Thomas Sowell, *Race and Culture*, 231) وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هنتنجتون يستخدم تعابير الثقافة والحضارة والدين بشكل يوحي بأنها تعني نفس الشيء، علماً بأن الثقافة والحضارة والدين ترمز لإشياء مختلفة. لكن ما دامت الغاية تبرر الوسيلة بالنسبة لهنتنجتون وأمثاله، فإن هنتنجتون أجاز لنفسه خلط الأوراق كي تبدو نظريته منسجمة مع نفسها وتشير إلى حتمية تاريخية.

إذا كانت نظرية هنتنجتون صحيحة، وإن الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتوحد، وإن صدامها مع الشعوب ذات الثقافات المختلفة حتمي، فإن ما حدث من حروب في أوروبا على مدى قرون ما كان يجب أن يحدث، لأن تلك الشعوب كانت ذات ثقافات متشابهة منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، وإنها تبنت الديمقراطية منذ قرنين تقريباً. مع ذلك، تحاربت الشعوب والدول الأوروبية مرات ومرات، وقامت بارتكاب مجازر كثيرة بحق بعضها البعض، وبحق الأقليات الثقافية والعرقية والدينية من مواطنيها. من ناحية ثانية، قامت عدة دول أوروبية بالتحالف مع دول غير أوروبية تنتمي لثقافات مختلفة مثل الأتراك والعرب واليابانيين ضد دول أوروبية مجاورة تشترك معها في الثقافة. لكن إذا كانت الحقيقة هي خلاف ما يقول

هتنتجتون، وإن الشعوب والدول الأوروبية ذات ثقافات مختلفة، وإنها بسبب ذلك تصارعت مع بعضها بعضاً، فكيف يمكن لها أن تتحالف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتنجح في تشكيل وحدة أوروبية؟

وخلافاً للأوروبيين، يشترك العرب في ثقافة واحدة ذات جوهر ديني عصي على التطور، وتركة تاريخية واحدة، ويتكلمون نفس اللغة، وإن الغالبية العظمى منهم تنتمي إلى دين واحد. مع ذلك، فشل العرب في توحيد صفوفهم، وقامت بعض الدول العربية بالتحالف مع دول أجنبية ضد دول عربية مجاورة، وتعرضت دول أخرى إلى التفسخ. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن شعوب آسيا الوسطى التي تحررت من هيمنة الماركسية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي، واكتشفت جذورها التركية الإسلامية لم تحاول أن تتوحد أو تقيم إطاراً فعالاً للتعاون فيما بينها. وحتى بعض القبائل الإفريقية التي تنتمي لثقافات واحدة وتتكلم نفس اللغة وتعيش في نفس الدولة، وجدت أن الصراع مع غيرها من قبائل مجاورة وارتكاب مجازر بحق بعضها بعضاً أسهل من التعاون. إن ما جرى في الصومال ورواندا وليبيريا والكونغو يعطي أمثلة واضحة أنه ليس باستطاعة الثقافة وحدها أن توحد جماعات تعيش في ظل أوضاع معيشية متخلفة، ذات نمط إنتاجي رعوي أو زراعي تقليدي، وتحكمها أنظمة حكم مستبدة.

يقول هتنتجتون إن الشعوب التي تفرقها الايديولوجية ولكن تجمعها الثقافة تتوحد، كما فعلت دولتي ألمانيا، وبدأت دولتي كوريا والدول الصينية تفعل". (Huntington, 28) وإذا كان في إدعاءات هتنتجتون السابقة بعض المنطق، فإن هذا الإدعاء أبعد ما يكون عن المنطق. إن دولتي ألمانيا الشرقية والغربية لم تتوحد، ولم يكن بإمكانها أن تتوحد حين كانت الايديولوجية تفرقها، بل توحدت بعد افلاس الايديولوجية الماركسية وانهايار اقتصاد ألمانيا الشرقية. لقد قام سكان ألمانيا الشرقية بالزحف نحو ألمانيا الغربية بشكل جماعي، وتحطيم سور برلين وفتح الحدود بالقوة بسبب حاجتهم الاقتصادية أولاً. ويمكن القول إن الترابط الأسري والحاجة والتاريخ كانت القوى الرئيسية التي دفعت سكان ألمانيا الشرقية إلى التوجه غرباً، وشجعت سكان ألمانيا الغربية على احتضان إخوتهم وانقاذهم من كارثة اقتصادية. أما فيما يتعلق بدولتي كوريا، فإن الشيء الوحيد الذي يميزها هو العداء المتبادل الذي تغذيه الايديولوجية وتعززه سياسة أمريكية شريرة. أما عودة هونج كونج إلى الصين فلم تكن عملية اختيارية، وإنما بسبب كون هونج كونج مستعمرة بريطانية تم الاتفاق بين المستعمر والصين قبل عقود على عودتها إلى الوطن الأم في عام 1997.

إن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بغيرها من دول تثبت أيضاً أن الثقافة لا تلعب الدور الرئيسي في تشكيل تلك العلاقات، بل لا تلعب في حقيقة الأمر دوراً يذكر. فعلى الرغم من أن ثقافة الولايات المتحدة تشبه ثقافات دول أوروبا الغربية، إلا أنها تتعاون مع المكسيك ذات الثقافة المختلفة أكثر من تعاونها مع

فرنسا ذات الثقافة المتشابهة. كما إن أمريكا تتحالف مع إسرائيل وكوريا الجنوبية والهند واليابان وتركيا والمملكة العربية السعودية بناء على اعتبارات أمنية واقتصادية لا علاقة لها بثقافة أو دين أو تاريخ أو حدود جغرافية. في عام 1991، دفعت الاهتمامات الأمنية المشتركة، وليس الثقافة، بعض الدول العربية إلى التحالف مع أمريكا وشن حرب ضد العراق العربية التي تشترك معها في الثقافة والدين وروابط عائلية وعشائرية كثيرة.

إن وحدة بعض الشعوب والدول في الماضي لم تأت نتيجة لعملية اختيارية، بل جاءت نتيجة لاستخدام القوة العسكرية. في المقابل، تأتي وحدة الشعوب والدول في العصر الحالي نتيجة لعمليات اختيارية وقرارات شعبية. فالمصالح الاقتصادية المتبادلة والاهتمامات الأمنية المشتركة تُشكل أهم القوى التي تدفع بعض الدول إلى الوحدة. إن تشابه الثقافات يساعد على تحقيق وحدة الشعوب، لكن لا يكفي وحده لتبرير إقامة كيانات سياسية ولا حتى أنظمة أمنية مشتركة.

الثقافة والنزاع

حين ارتكب متطرفون من أتباع الإسلام أعمالاً إرهابية، قام بعض مفكري الغرب بالقاء مسؤولية تلك الأعمال على الإسلام وأتباعه عامة، فيما اتجه بعض رجال الدين الأمريكيين إلى إدانة الإسلام وقيمه. وفيما نعتَ أحد الكتاب الأمريكيين الإسلام بـ "ثقافة القتل"، ووصف أتباعه بـ "البرابرة". (Howard Bloom, *The Lucifer Principle*, 223)، رأى هنتنغتون الإسلام والمسلمين، وليس المتطرفين فقط، خطراً يهدد الغرب وطريقة حياته. قال هنتنغتون، "إن المشكلة العميقة التي تواجه الغرب ليست الأصولية الإسلامية فحسب، وإنما الإسلام.. إنه حضارة مختلفة يشعر أتباعها بأن ثقافتهم تتفوق على غيرها من ثقافات، فيما يعانون من إحساس بالنقص بسبب ضعف قوتهم. (Huntington, 217) إضافة إلى ذلك، قال هنتنغتون أن بعض الشعوب الآسيوية، خاصة الصينيين، يشكلون خطراً على الغرب وحضارته. لذلك قال، "على المستوى الجزئي (المايكرو) يعتبر خط الصراع الأعمق بين المسلمين والمسيحيين الشرقيين والهنود والإفريقيين من ناحية، وجيرانهم من مسيحيين أوروبيين من ناحية ثانية. أما على المستوى الكلي (الماكرو)، فإن خط الصراع الرئيسي هو بين الغرب وبقية شعوب العالم، علماً بأن أكثر النزاعات حدة هو بين المجتمعات الإسلامية والآسيوية من ناحية، والغرب من ناحية أخرى". (Huntington, 183)

فيما يعتبر هنتنغتون وغيره من مفكري الغرب ورجال دين مسيحيين أن الإسلام يشكل عدواً دائماً للغرب، يعتبر الصين حليفاً طبيعياً للإسلام في صراعه مع المسيحية والغرب. وانطلاقاً من هذه النظرة،

يدعو هنتنجتون إلى قيام الغرب باستخدام قوته الكبيرة لكبت الشعوب غير الغربية وإضعافها والهيمنة عليها. يقول هنتنجتون، "من أجل تقليل خسائره، على الغرب أن يستخدم مصادر قوته الاقتصادية بمهارة على شكل عصا وجزرة في التعامل مع المجتمعات الأخرى، وأن يعزز وحدته وينسق سياساته ويقوم باستغلال الخلافات بين الشعوب غير الغربية". (Huntington, 206) أما بلوم فيحذر الغرب من الخطر القادم من ثقافات وديانات الغير، قائلاً، "إن من المهم أن تتجوز المجتمعات التي تُقدر التعددية وأن تنجح في نشر قيمها، وأن لا تسمح بتخلف موقعها بين الأمم، وأن لا تتراجع أمام زحف البرابرة". (Bloom, 238)

ولما كان عدااء هنتنجتون للإسلام وكرهه للصين لا تتوقف عند حدود، فإنه يدعو، بطريقة مبطنه، إلى قيام الغرب بعمليات تطهير عرقي ضد المهاجرين غير الغربيين، مُتهماً إياهم بالترويج لقيم وتقاليد تعمل على تقويض الثقافة الغربية. يقول هنتنجتون، "تواجه الثقافة الغربية تحدياً من مجموعات داخل المجتمعات الغربية، وإن أحد هذه التحديات يأتي من مهاجرين ينتمون لحضارات أخرى، يرفضون الانصهار، ويصرون على التمسك بانتماءاتهم والدفاع عن قيم وتقاليد ثقافات مجتمعاتهم القديمة". (Huntington, 304) وفيما يتعلق بالصين، يقول هنتنجتون، "إذا استمرت التنمية الاقتصادية في الصين، فإن من المحتمل أن تصبح أخطر قضية أمنية تواجه صانع القرار الأمريكي في القرن الحادي والعشرين".

لكن هل غير الأوروبيين برابرة والمسيحيون واليهود ملائكة كما توحى كتابات هنتنجتون وبلوم وغيرهم؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نعود إلى التاريخ لاستعراض بعض المواجهات التي وقعت بين المسلمين من ناحية والغرب المسيحي واليهود من ناحية ثانية. ومن أجل إجراء مقارنة عادلة، لا بد من النظر إلى الأفعال وردود الأفعال من منظور علمي يضع الأحداث المعنية في إطارها التاريخي والحضاري السليم، أي اختيارها لتمثل أزمنة متقاربة. ومن دون ذلك، تختفي العلاقة بين الأفعال وردود الأفعال، وتصبح الانجازات التي حققتها الإنسانية عبر التاريخ في مختلف نواحي الحياة بلا معنى.

يدرك كل من قرأ تاريخ أمريكا أن أغلبية الأمريكيين هم أحفاد البرابرة الأوروبيين الذي ارتكبوا عمليات إبادة جماعية ضد سكان البلاد الأصليين، وقاموا بالاستيلاء على أراضيهم وتدمير مدنهم وثقافتهم. وإن الشرقيين عرفوا الاستحمام لقرون، وقاموا ببناء حمامات قبل أن يستحم أجداد المثقفين الأوروبيين ولو مرة واحدة في حياتهم. وفي الواقع، لم يعرف الأوروبيون الاستحمام إلا بعد احتكاكهم المباشر بالعرب أثناء الحروب الصليبية. من ناحية ثانية، ينحدر معظم أبناء الطبقة الثرية في أمريكا وأوروبا من رجال ونساء استخدموا الابتزاز والعنف والقتل لسرقة أموال غيرهم من الناس، وقاموا باستغلالهم واستعبادهم في الكثير من الحالات والأحيان. وفي الواقع، تمثل المواقع الاجتماعية التي تحتلها القلة في كل مجتمع تقريباً

حصيلة السرقة والقتل والعنف على مر الزمن. والآن، ننتقل إلى استعراض بعض المواجهات التي وقعت بين العرب والمسلمين من ناحية، والمسيحيين الأوروبيين والأمريكيين واليهود من ناحية ثانية.

دخلت قوات المسلمين مدينة القدس في عام 638 بعد أن استسلم سكانها من المسيحيين، لكن سوفرونيس أسقف القدس رفض تسليم المدينة المقدسة لغير الخليفة عمر بن الخطاب. لكن، كما تقول كارين أرمسترونج، "ما أن استسلم المسيحيون حتى توقف القتل، ولم يحدث تدمير للممتلكات أو حرق للرموز الدينية، كما لم يحدث ترحيل للسكان أو مصادرة للأموال، كما لم يحاول المسلمون إجبار السكان على اعتناق الإسلام". (Karen Armstrong, *Jerusalem*, 228) حين وصل عمر بن الخطاب، دعاه سوفرونيس لزيارة المدينة المقدسة والتجول فيها. وفيما كان عمر يزور الأماكن المسيحية المقدسة، جاء وقت الصلاة، لذلك "دعاه سوفرونيس إلى الصلاة بجانب قبر المسيح حيث كان يقف حينئذ. لكن عمر رفض بأدب، وصلى خارج الكنيسة بجانب ممر مكسيموس المزدحم". (Armstrong, 229) أما سبب رفض عمر الصلاة داخل الكنيسة فكان، كما قال الخليفة فيما بعد، هو قناعته بأن "المسلمين كانوا سيصادرون الكنيسة، ويحولونها إلى مكان عبادة إسلامي. لذا قام عمر بعد ذلك مباشرة بكتابة وثيقة منع بموجها المسلمين من الصلاة على مدرجات الهيكل أو إقامة جامع هناك". (Armstrong, 229)

وخلافاً لهذا الموقف الإسلامي، حين دخل مسيحيو أوروبا من الصليبيين القدس في عام 1099، أي بعد مرور أكثر من 450 عام على دخول المسلمين إليها، قاموا بارتكاب مجازر شنيعة ضد سكان المدينة من المسلمين واليهود. تقول أرمسترونج، "قام الصليبيون على مدى ثلاثة أيام بذبح حوالي 30 ألف شخص من سكان القدس.. عشرة آلاف مسلم ذبحوا بطريقة وحشية بعد أن لجأوا إلى قبة الصخرة بحثاً عن الأمان، فيما جُمع اليهود في معابدهم وأُخضوا للسيف". (Armstrong, 274) وعلى عكس هذا، حين حكم العرب أجزاء من أسبانيا لمدة ثمانية قرون تقريباً، لم يتعرض مسيحي أو يهودي للكتب أو حتى المضايقة المتعمدة. لذلك يُجمع المؤرخون، بمن فيهم اليهود، على أن فترة حكم العرب لأسبانيا شهدت العصر الذهبي بالنسبة لليهود. لكن مع عودة المسيحية الأوروبية لحكم أسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر، لم ينجو مسلم أو يهودي من الإرهاب والتعذيب والقتل، إذ قام أتباع الكنيسة الكاثوليكية بقتل أو نفي كل مسلم ويهودي، وإجبار من نجا منهم على اعتناق المسيحية.

من ناحية ثانية، حين بدأت الحركة الصهيونية حملاتها الاستيطانية في فلسطين تمهيداً للاستيلاء عليها، وإقامة دولة عبرية على أراضيها، تضمنت خططها طرد سكان البلاد من مسلمين ومسيحيين. لذلك قامت المنظمات الإرهابية اليهودية بارتكاب العديد من المجازر ضد عرب فلسطين خلال عامي 1947 و

1948 بهدف إرهابهم وإرغامهم على ترك وطنهم، كما قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بمواصلة أعمال الإرهاب والقتل والتعذيب من دون توقف منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا. كتب إيجال ألون الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء سابقاً في مذكراته يقول إنه استخدم الحرب النفسية ضد العرب، "وإن العرب الذين أجبروا على الهروب من منطقة الجليل كان جميعهم تقريباً من المسيحيين". (Cited in David Gilmore, "The 1948 Exodus," *Middle East International*, Nov. 1986, 16) وهناك العديد من المجازر التي ارتكبتها المنظمات الإرهابية اليهودية في فلسطين وقام بالكشف عنها مؤرخون يهود من بينها مجزرتي الدوايمة والطنطورة التي كان والدي قد حكى لي قصتها قبل أن يُكشف النقاب عنها بعقود.

حين نشبت حرب أهلية في يوغوسلافيا في التسعينات من القرن العشرين، وقع صدام في البوسنة بين الصربيين المنتمين للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، والكرواتيين المنتمين للكنيسة الكاثوليكية والمسلمين. كان أولئك الناس يعيشون في نفس الدولة، خاضعين لنفس النظام السياسي، يتبعون نفس الايديولوجية، وذوي خلفية إثنية واحدة، أي أنهم كانوا ينتمون لنفس الثقافة وعاشوا نفس التجربة الحياتية. لكن مع تفكك الدولة وسقوط الايديولوجية، فإن بعض الساسة الموتورين قاموا بإثارة نزعات قومية عمادها الدين، ما جعل التجمعات الثلاثة تنفصل عن بعضها بعضاً، وتدخل في صراع دموي تسبب في وقوع العديد من المجازر. وكما أشارت تقارير هيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وتقارير الحكومة الأمريكية، كانت الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها مسلمون لا تقارن بحجم وبشاعة المجازر التي ارتكبتها صربيون وكرواتيون. كما إن المسلمين أبدوا استعداداً أكبر من غيرهم للتعايش السلمي مع الآخرين في دولة واحدة.

قال هنتنجتون محاولاً تفسير الصراع في البوسنة، إن شعب البوسنة ينتمي لثلاث حضارات مختلفة، ما يعني أن التعايش السلمي فيما بينها كان مستحيلاً، والصدام كان حتمياً. لكن الناشط السياسي اليوغوسلافي بوجدان دينيتش الذي عاش محنة البوسنة قال، إن جميع البوسنيين متشابهون تماماً من الناحية الإثنية واللغوية، وإن "أسطورة القومية الصربية والكرواتية محاولة لاسترجاع عهود الصراع القديمة مع الأتراك. إن المسلمين الأسلاف، أي الذين يتكلمون اللغة السلافية، مع أنهم من الناحية اللغوية والإثنية مثل الكرواتيين والصربيين تماماً، إلا أنه تم إحلالهم محل العدو التركي القديم، وأجبروا على تسديد فاتورة سنوات الهيمنة التركية". (Bogdan Denitch, "Tragedy in Former Yugoslavia," *Dissent*, Winter 1993, 28) وفي محاولة لشرح كيف قام الصرب والكرواتيون بخلق هذه الصورة للمسلمين، واستخدامها لتبرير قتلهم ومصادرة ممتلكاتهم وإنسانيتهم، يقول دينيتش: "من وجهة نظر القوميين الصربيين، يقف المسلمون الألبانيون والبوسنيون في خط واحد مع مؤامرة الأصولية الإسلامية، فيما يُشكل

الكرواتيون امتداداً لمؤامرة الفاتيكان ضد المسيحية الارثوذكسية. أما من وجهة نظر القوميين الكرواتيين، فإن الصربيين يمثلون قطاعان البرابرة البيزنطيين غير الأوروبيين الذين يسعون لتدمير الحضارة الغربية والثقافة المسيحية". (Denitch, 31)

لما كانت الثقافة هي نتاج حضاري، فإن كل ثقافة تكتسب صفات الحضارة التي تُنتجتها. لذلك تنتشر الشعوب، بغض النظر عن معتقداتها الدينية وتجاربها التاريخية، المواقف والقيم الرئيسية التي تملئها الحضارة التي يعيشون في كنفها. فالمسلمين الذين يعيشون في مجتمعات غربية مثل السويد وكندا يعكسون مواقف أكثر تسامحاً تجاه أتباع الثقافات والديانات المختلفة من المسلمين الذين يعيشون في السعودية. من ناحية ثانية، يعكس المسيحيون الذين يعيشون في الدول الغربية مواقف أكثر تسامحاً وأقل عنفاً من المسيحيين الذين يعيشون في دول آسيوية وإفريقية مثل لبنان ونيجيريا. وما ينطبق على المسلمين والمسيحيين ينطبق أيضاً على أتباع الديانات الأخرى مثل اليهودية والهندوسية.

إن جميع الناس الذين يعيشون في مجتمعات صناعية ومعرفية يميلون، بحكم ثقافتهم، إلى التسامح مع غيرهم أكثر ممن يعيش في مجتمعات زراعية تقليدية وقبلية. إن مسلماً ألمانيا على سبيل المثال، يميل إلى احترام حقوق الإنسان أكثر من مسيحي لبناني أو نيجيرى، فثقافة الأول تعكس سمات ثقافة غربية من إنتاج حضارة الصناعة، فيما تعكس ثقافة الثاني سمات ثقافة شرقية من إنتاج حضارة الزراعة. وبسبب هذا الانتماء الثقافي لحضارات متباينة، تقوم الكثير من العائلات المسلمة الأمريكية بشراء شجرة عيد ميلاد في شهر ديسمبر من كل عام كي يشعر أولادهم بأنهم جزء من المجتمع الأمريكي الذي ينتمون إليه، فيما يقوم الكثير من المسيحيين العرب بصوم شهر رمضان تضامناً مع إخوانهم المسلمين، أو الامتناع عن الأكل والشرب طوال النهار في الأماكن العامة احتراماً لمشاعر زملائهم من المسلمين. إن الديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتسامح سمات ثقافية تبلورت في الغرب بعد قيام الثورة الصناعية ودخول المجتمعات الغربية حضارة الصناعة. إذ لا يوجد مجتمع مسيحي أو غير مسيحي يعيش في عهود ما قبل الصناعة يتبنى القيم التي تملئها الديمقراطية وشروط احترام حقوق الإنسان والقانون.

إن الشعوب التي تعيش في عهود ما قبل الصناعة أقل تقدماً من النواحي العلمية والتكنولوجية، وأقل انجازاً من النواحي الثقافية، وأضعف من النواحي العسكرية والاقتصادية، وأقل ثقة بالنفس من الشعوب التي تعيش في عصر الصناعة. وفي ضوء هيمنة العملية السياسية على حياة الناس في الدول غير الصناعية، فإن شعوب تلك الدول عامة تعاني من نقص أو انعدام الحرية، وانتشار الفساد الاقتصادي،

وكبت المؤسسة الدينية، وضيق أفق الأفكار القومية. وحيث إن الدين والقومية هي أفكار ايديولوجية، فإن قدرتها على التسامح مع المعارضة السياسية، وقبول التعددية الثقافية تبقى ضعيفة للغاية.

وفيما يمثل الدين جوهر ثقافات الشعوب التي تعيش في عصر الزراعة، وتمثل القومية جوهر ثقافات الشعوب التي تمر بمراحل التصنيع، تمثل الديمقراطية جوهر ثقافات الشعوب التي تعيش في مرحلة صناعية ناشجة. من ناحية ثانية، تشير تيارات التغيير التي تجتاح عالم اليوم إلى أن الفردية ستحتل مكانة الدين والقومية في ثقافات بعض الفئات والنخب التي تهيمن على حياة المجتمعات المعرفية. إنها فئات تعيش في عالم دائم التحول، يمثل التغيير فيه الحقيقة الوحيدة غير القابلة للتغيير، ما يجعل حياة الفرد المعرفي وثقافته تتمحور حول هدفين رئيسيين، تعظيم المكاسب الشخصية وتقليل الآلام المعيشية، لا أكثر ولا أقل. وهذه نخب تقوم بتعزيز مواقعها القيادية الكونية ساعة بعد ساعة، فيما تفقد المزيد من انتماءاتها الاجتماعية والعقائدية التقليدية، وتتخلى عن مسؤولياتها المجتمعية يوماً بعد يوم.

إن جميع شعوب العالم الثالث تقريباً، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وعقائدهم الدينية، يميلون إلى رفض القيم الغربية، وإدانة الرأسمالية العالمية، والحديث بانفعال عن تجربتهم الحياتية مع الاستعمار، والشكوى من السياسة الأمريكية، لكنهم لا يستطيعون تحدي الغرب أو إضعاف تفوقه العسكري. كما إنه ليس بإمكانهم ولا من مصلحتهم تدمير الحضارة الغربية التي يعتمدون عليها للحصول على معونات مالية ومعارف تكنولوجية وأدوية ومواد غذائية وغير ذلك من مستلزمات الحياة. وهذا يعني أنه ليس لدى الغرب مبرر للخوف من تلك الشعوب سوى ما قد تثيره من صراعات إثنية وموجات هجرة بسبب تخلفها الثقافي والاقتصادي والسياسي. إن ما قد تُبدية التيارات الدينية والقومية المتطرفة في العالم الثالث من غضب تجاه الغرب، يجب أن لا يُستخدم مبرراً لإثارة أحقاد ماضوية، لأن الغضب هو الوسيلة الوحيدة للتعبير عن فقدان الحرية، وتخلف الأحوال المعيشية، وعدم قدرة الإنسان على تشكيل مستقبله. إن قيام الغرب بمساعدة شعوب العالم الثالث على التحرر من القهر، ونيل الحرية، واقتحام عصر الصناعة، هو الطريق الأقصر والأسلم والأقل تكلفة لحل الخلافات، والأكثر عائداً من النواحي المادية والأخلاقية على الجميع.

الثقافة والنظام العالمي

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، انتهى النظام العالمي الذي قام بإدارة العلاقات الدولية، وسقط مفهوم "توازن القوى" الذي تحكم في علاقات المعسكر الرأسمالي بالمعسكر الاشتراكي وأسهم في حفظ السلام في أوروبا لنصف قرن تقريباً. ولقد تسببت تلك التطورات في خلق فراغ أمني

دولي استوجب البحث عن نظام بديل للنظام المنهار. وفيما شعرت شعوب أوروبا الشرقية والوسطى بالسعادة لانتهاء نظام توازن القوى بسبب ما عانت في ظلالة من كبت وقهر، شعرت شعوب أوروبا الغربية بالحزن عليه بسبب ما حققت في ظلالة من تقدم اقتصادي وتكنولوجي وأمن. وهذا دفع مجموعة الدول التي افتقدت ذلك النظام إلى محاولة إحيائه من جديد، أو خلق نظام شبيه يحل محله.

وفيما كانت مختلف دول العالم، خاصة الفقيرة منها، تتطلع إلى نظام عالمي جديد يُعيد هيكلة العلاقات الدولية على أسس أكثر عدالة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على النظام الدولي، وتأكيد هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم. نتيجة لذلك، أصيبت الدول والشعوب التي استخدمت أراضيها وثرواتها وجيوشها أدوات لإدارة الصراع بين القطبين الأمريكي والسوفييتي بخيبة أمل كبيرة. وفيما حال الموقف الأمريكي دون معالجة مشاكل التخلف والفساد وغياب الحرية، جعل تلك المشاكل تتعرض للتخمر والتحول بفعل الزمن إلى أمراض مستشرية تُسمم الجسد الدولي وتستنزف قواه.

ولما كانت سياسات توازن القوى والاحتواء من بنات أفكار فلاسفة غربيين كانوا نتاجاً للحرب الباردة وعقليتها القائمة على التناقض والعداء، فإنهم فشلوا في إيجاد نظام بديل. يقول هنري كيسنجر على سبيل المثال، إن نظام توازن القوى بين قطبين رئيسيين هو النظام العملي الوحيد لإدارة العلاقات الدولية وحفظ السلام. ولقد قاد الفشل في تطوير نظام عالمي بديل إلى تشجيع بعض مفكري الغرب إلى إعادة اختراع النظام القديم تحت تسمية جديدة، مستخدمين الثقافة والكرهية لتحل محل الماركسية والصراع الأيديولوجي. وهذا جعل مفاهيم "الكرهية" و"العداء المتبادل" تغدو أسس نظام عالمي حاول البعض اختراعه لتنظيم العلاقات بين الغرب وبقية دول العالم. يقول هنتنغتون، "لا يمكن وجود أصدقاء حقيقيين من دون أعداء حقيقيين. إذا لم نكره ما لا يُمثلنا، لا يمكن أن نحب ما نُمثلنا". (Huntington, 20) تعني كلمات "ما لا يمثلنا" القيم والتقاليد والديانات والثقافات المختلفة عن الغرب، فيما تعني كلمات "ما نُمثلنا" القيم والتقاليد والأفكار والديانات والمبادئ التي تقوم عليها الثقافة الغربية.

أما الأعداء المعينون فهم الشعوب غير الغربية وغير المسيحية بوجه عام، والمسلمون والصينيون بوجه خاص. لذلك يقول هنتنغتون، إن الحضارات الإسلامية والصينية تختلف جذرياً عن الحضارة الغربية فيما يتعلق بالدين والثقافة والهياكل الاجتماعية والتقاليد والسياسة والافتراضات المتعلقة بجذور طريقة الحياة. (Huntington, 185) وهذا يستدعي، من وجهة نظره ونظر غيره، قيام الغرب بكرهية الشرق ومناصبته العداء كوسيلة لتعزيز وحدته، فقيام إنسان بكرهية غيره "شيء إنساني، وإن تعريف الذات وتحفيزها بحاجة إلى أعداء". (Huntington, 130) وتوحي هذه الأطروحات بشكل علني أنه لا يمكن

للغرب أن يحافظ على وحدته، ويضمن تفوقه، ويدافع عن مصالحه، إلا بكراهية الآخرين والسيطرة عليهم. وهذا يعني تأسيس نظام عالمي جديد يقوم على الكراهية المتبادلة والعداوة المستدامة.

على الرغم من جاذبية شعار "صراع الحضارات"، إلا إن الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية ناقصة ومُختلقة، ما يجعل النتائج المترتبة عليها غير علمية. وعلى سبيل المثال، أهملت النظرية دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات السياسية بين الدول، وتغاضت عن دور العولمة في توحيد النخب الاقتصادية والمعرفية والإعلامية في العالم، والعمل على خدمة مصالحها على حساب مصالح كل الفقراء والضعفاء أينما وجدوا، في الغرب والشرق على السواء. وهذا يعني أن النخب الاقتصادية والمعرفية العالمية لديها كل المبررات للتعاون فيما بينها، وإنه ليس لديها أية أسباب لتكره بعضها بعضاً. كما أهملت مقولة هنتنجتون الآثار السلبية للعولمة على سيادة الدول وقدراتها على التحكم في اقتصادياتها والتجاوب مع مطالب شعوبها المشروعة، وتبعات كل ذلك على عمليات التنمية والنمو في الدول الفقيرة. وخلافاً لتوصية هنتنجتون، تثبت ظاهرة صعود الصين السريع من ناحية، وملابسات أزمة الركود الكبير من ناحية ثانية، أن الغرب لم يعد يملك القوة أو النفوذ أو الحكمة للحفاظ على موقعه المتفوق على الغير.

وفيما تُعتبر كل أعمال العنف سيئة ولا بد من إدانتها، لا يوجد عمل أكثر عنفاً وقسوة على الإنسانية وخطراً على مستقبلها من عنف الكلمة. فهذا العنف يدمر الروح، ويسم العقول، ويحول الإنسان الطيب إلى مخلوق غريب لديه الاستعداد لإرتكاب أفعال الجرائم بحق أخيه الإنسان. إن ما يحتاجه الإنسان الذي يواجه أزمات البطالة والجوع والفقر والكبت، ليس المزيد من الكراهية والعداء، بل المزيد من التعاطف والتكافل والتسامح المتبادل. إن مكونات خطة عملية لتحقيق تعايش سلمي يخدم مصالح جميع الشعوب ويعزز إنسانية الإنسان، تتلخص في إقامة جسور تواصل بين الناس عبر الفجوات الثقافية، والاعتراف بشرعية التعددية الإثنية والدينية والثقافية، وقيام الأثرياء والأقوياء بمد يد العون للفقراء والضعفاء، ودعم مطالبهم في الحرية والعدالة والتعليم والتنمية وصولاً إلى حضارة الصناعة وعالم المعرفة.

الثقة الاجتماعية

الثقة وجه من أوجه الثقافة بلا شك، لكن اختلاف الثقافات من مكان لآخر ومن زمن لآخر يجعل لكل ثقافة طريقته الخاصة في التعبير عما لديها وحجم ما لديها من ثقة. حين تسود الثقة في مجتمع ما، بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه، يستحوذ المجتمع المعني على ثقة اجتماعية، وهذه تجعل بإمكان المجتمع أن ينتج رأس مال اجتماعي يوفر له عنصراً هاماً من عناصر التنمية الازدهار. يُعرف فوكوياما الثقة الاجتماعية

بأنها "القدرة التي تتبع من شيوع الثقة في المجتمع، أو في قطاع كبير منه". (Fukuyama, Trust, 26) إلى جانب ذلك، يقول فوكوياما إن هناك مجتمعات تملك من الثقة الاجتماعية الكثير (مجتمعات عالية الثقة) وأخرى لا تملك من تلك الثقة سوى القليل (مجتمعات قليلة الثقة)، وإن المجتمعات التي تملك ثقة أكثر تنتج رأس مال اجتماعي أكبر، ما يجعلها أكثر استعداداً لتحقيق التقدم والازدهار.

يُسهّم رأس المال الاجتماعي، الذي ينبع من الثقة الاجتماعية التي تتبع بدورها من الثقافة، في تكوين تشكيلات مجتمعية يُعد وجودها أمراً حيوياً لحدوث تنمية اقتصادية. وهذا يعني أن الثقافة هي العامل الأساسي الذي يحدد عمق ومدى انتشار الثقة الاجتماعية، وإن هذه الثقة هي التي تحدد قابلية المجتمع لإنتاج رأس مال اجتماعي، والذي يحدد بدوره قدرة المجتمع على خلق التشكيلات المجتمعية التي لا بد من وجودها لحدوث نهضة اقتصادية. "إن رأس المال الاجتماعي، صلب الثقة الاجتماعية والعنصر الأهم في وجود اقتصاد حيوي، يعتمد على الثقافة"، ما يعني أن الثقافة تحدد حظوظ كل مجتمع من النواحي الاقتصادية. (Fukuyama, Trust, 33) أما ديفيد لانديس فيقول، "إذا كان لنا أن نتعلم شيئاً من تاريخ التنمية الاقتصادية، فإن ذلك الشيء هو إن الثقافة هي كل شيء" (David S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations, 1999, 516)

إن الأفكار التي جاءت في كتابات فوكوياما ولانديس وغيرهم تستمد منطقتها، وربما روحها، من كتابات ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني الذي ركز بشكل أساسي على دور القيم والمواقف الثقافية في تحفيز الناس على العمل والإنتاج والمثابرة والادخار، وليس على الثقافة، لأن فيبير رأى أن التباين في القيم والمواقف يعود إلى المعتقدات الدينية وليس إلى الثقافات بشكل عام. لكن كتابات كارل ماركس تتناقض مع المقولات الثقافية، إذ يرى ماركس أن الأنماط الإنتاجية وعلاقات الإنتاج تُشكل الثقافات، وليس العكس. وهذا يعني أن هناك مفكرين يرون القيم والتقاليد والمواقف الثقافية بوصفها القوى الرئيسية التي تسهم في تشكيل المؤسسات المجتمعية التي تحدد قدرة الشعوب على تحقيق التقدم الاقتصادي، فيما يرى آخرون أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج بوصفها القوى التي تُشكل الثقافات وما ينبثق عنها من قيم وتقاليد ومؤسسات وهياكل اجتماعية. إضافة إلى هذا وذاك، هناك من يزعم بأن الثقافات هي جزء من جينات الشعوب غير القابلة للتغيير، ما يعني أن هناك شعوباً مكتوباً لها، بسبب جيناتها الثقافية، أن تنجح وتنهض، وإن هناك شعوباً مكتوباً عليها، بسبب جيناتها الثقافية، أن تعيش حياة تخلف وبؤس، وأنه ليس بالإمكان تغيير هذه الحقيقة.

كان ماكس فيبر مُصيّباً حين قاده ملاحظاته التي استنقاه من الانجازات الاقتصادية المتباينة للطوائف الدينية المختلفة في أمريكا إلى الاستنتاج بأن تباين المعتقدات الدينية يتسبب في حدوث نتائج اقتصادية متباينة. إن المواقف المختلفة من العمل والمثابرة والادخار، واختلاف النظرة إلى الحياة المرتبطة أساساً بالدين هي سمات ثقافية من شأنها أن تفرز تشكيلات اجتماعية مختلفة ذات قدرات متباينة على الإسهام في تنمية المجتمعات والاقتصاديات. من ناحية أخرى، كان كارل ماركس مُصيّباً أيضاً حين قال إن التحولات في أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تؤدي بالحتمية إلى إحداث تحولات في الهياكل الاجتماعية والقيم والمواقف الثقافية، وذلك في ضوء دراسته لمدى قيام النزعة المادية للرأسمالية بتدمير عناصر الثقافة التقليدية وما ينبثق عنها من علاقات وقيم. وحيث إن الثورة الصناعية شملت تغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والمواقف والقيم والتقاليد والعلاقات الاجتماعية في نفس الوقت، فإن النظرية المادية والنظرية الثقافية تبدو عاجزة بمفردها عن تفسير ما جرى في أوروبا قبل وأثناء حدوث الثورة الصناعية. لذلك لا يجوز الجزم بأن الثقافة مسؤولة بمفردها عن خلق العلاقات القادرة على تحقيق التنمية والنمو، أو أن الأوضاع الاقتصادية مسؤولة بمفردها عن تغيير المواقف والقيم الثقافية.

لما كانت الثقافة والاقتصاد وجهين متلاصقين ومتكاملين لحياة مجتمعية واحدة، فإن كل وجه يؤثر في الوجه الآخر ويتأثر به بشكل متواصل. وعلى سبيل المثال، حين طور الإنسان فن فلاحه الأرض، فإن نمط الإنتاج الزراعي أسهم في تغيير الثقافة القبلية القديمة والمجتمع القبلي بشكل جذري نتج عنه بلورة تقاليد وأعراف وهياكل اجتماعية جديدة ونظرة مختلفة إلى الوقت والعمل والآخرين. لكن بعد استقرار نمط الإنتاج الزراعي وطريقة حياته، أصبحت الثقافة، بعناصرها المختلفة، هي المنظم لحياة المجتمع الجديد، ما جعلها تلعب الدور الرئيسي في حياة ذلك المجتمع وما مر به لاحقاً من تحولات اقتصادية وغير اقتصادية.

إن كون الثقة سمة ثقافية لا يمكن لها أن تفسر تعقيدات الحياة بمفردها، لأن الثقة تتواجد في كل مجتمع تقليدي ومتقدم، ثري وفقير، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وصور مختلفة. إذ لا يمكن بناء علاقة اجتماعية أو اقتصادية من دون قدر من الثقة يمنح المشاركين في العلاقة المعنية شعوراً بالقدرة على التعامل معاً بارتياح. لكن شكل الثقة يختلف من مجتمع لآخر بسبب تباين الهياكل الاجتماعية ومراحل التطور الحضارية التي يعيش كل مجتمع في كنفها. ففي المجتمعات التي لا تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة، تأخذ الثقة سمة العادة المترسخة في تقاليد المجتمع وقيمه ونسجه الاجتماعي، ما يجعلها ثقة تقليدية. أما في المجتمعات التي تعيش في عصر الصناعة وما بعدها، فإن الثقة تأخذ سمة الموقف الذي يعكس تفكيراً عقلانياً والتزاماً بقوانين وضعية ما يجعلها ثقة اجتماعية. وهذا يجعل الأولى تهتم أساساً في

تشكيل العلاقات الاجتماعية التي تنظمها التقاليد والقيم السائدة في المجتمع، ويجعل الثانية تركز أساساً على العلاقات الاقتصادية التي تشكلها القوانين المرعية وتنظمها المبادئ التي تحكم السلوكيات العامة.

الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية

تسود الثقة التقليدية ضمن حلقات الانتماء الصغرى، في نطاق العائلة والجوار والقرية، وضمن التجمعات الصغيرة التي تقوم على علاقات قرابة ومبادئ عقائدية مشتركة. أما الثقة الاجتماعية فتسود ضمن حلقات الانتماء الكبرى، في نطاق المنظمات المهنية والدوائر الحكومية والتجمعات القائمة على مصالح. وحيث إن العلاقات ضمن حلقات الانتماء الصغرى تميل بطبيعتها إلى البساطة والثبات ولا تخضع عادة لقانون، فإن الثقة التقليدية تميل أيضاً إلى الثبات، ما يجعلها تقوم بأدوار متشابهة في حياة المجتمعات التقليدية عامة. في المقابل، تميل الثقة الاجتماعية إلى التحول باستمرار بسبب تغير المصالح وتعديل القوانين، ما يجعلها تقوم بأدوار متباينة في حياة مختلف المجتمعات الصناعية والمنظمات العاملة فيها. ولما كانت الثقة التقليدية سمة ثقافية، فإن صورها قلما تغيرت في حياة مجتمع تقليدي، فيما تتغير صور الثقة الاجتماعية في حياة كل جماعة تعيش في مجتمع غير تقليدي بسبب تغير المصالح والقوانين.

لما كان عالماً يزداد تعقيداً وتداخلاً كل يوم، حيث يزيد عدد المعاملات التعاقدية عبر العالم عن المليار كل دقيقة، فقد أصبح من غير الممكن أن يعمل نظام بشكل طبيعي من دون ثقة اجتماعية. فالثقة التقليدية، وإن كان بإمكانها أن تجعل الأمور أقل تعقيداً والحياة أكثر ارتياحاً، إلا أنها لا تستطيع ضمان سلامة المعاملات المالية والتجارية عبر المدن والدول والقارات. إذ ليس من الممكن، ولا من الحكمة، الثقة في شركاء تجاريين ينظرون إلى الأشياء من زوايا متباينة، وقيّمونها تبعاً لمعايير نابعة من ثقافات مختلفة. وهذا يجعل الثقة الاجتماعية المؤسسة على قوانين معترف بها وتعاقدات رسمية هي الوسيلة الوحيدة لضمان مصالح كافة المتعاقدين في صفقات تجارية والمشاركين في منظمات جماعية.

مع ذلك، حين تنتقل مجتمعات من حضارة لأخرى، تشهد الحياة مزيداً من التعقيد، وتشهد المجتمعات المعنية مزيداً من التفسخ، ما يجعل القيم والتقاليد والأعراف، أي أسس الثقة التقليدية تنهار بسرعة. وهذا يتسبب في كل الحالات والأحيان في انحسار تلك الثقة قبل أن تتطور القوانين والمؤسسات في المجتمع الجديد بالقدر الكافي لخلق ثقة اجتماعية بديلة. وحيث إن المؤسسات والقوانين تتغير ببطء فيما تتغير المصالح بسرعة، فإن كل المجتمعات التي تمر في مراحل انتقال حضارية تعاني من عجز في الثقة، ما يقود إلى زيادة الاعتماد على الثقة التقليدية وحصر دورها ضمن نطاق الحلقات الصغيرة. وهذا من شأنه

أن يجعل شخصاً أهلاً للثقة على مستوى العائلة مثلاً، وغير أهل للثقة على مستوى المجتمع، ما يؤدي إلى انتشار الشك والفساد والمحسوبية والازدواجية وضعف المسؤولية الاجتماعية.

دخلت الشعوب العظيمة التي ازدهرت حضاراتها في العصور القديمة والوسطى مثل العرب والفرس والهنود والصينيين مرحلة من الجمود الثقافي والتخلف العلمي والاقتصادي في القرن الخامس عشر، ما جعلها تغدو فريسة سهلة لقوى الاستعمار الغربي والرأسمالية العالمية. وما كادت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية تتخلص من عبوديتها حتى وجدت نفسها أمام تحديات صعبة، كان من بينها حدوث انفجار سكاني، ونزوح واسع من البادية والأرياف إلى المدن، وبطالة مستشرية، وتوجهات استهلاكية، وعولمة اقتصادية وثقافية. ولقد تسببت تلك التحديات في تراجع الثقة التقليدية وحدث عجز كبير في الثقة في المجتمع. إذ فيما كانت الثقة التقليدية تتراجع في المدن الكبيرة خاصة، لم تتطور القوانين بالسرعة المطلوبة لتخلق ثقة اجتماعية تحل محلها. ولقد تسبب هذا التطور في فقدان الثقة بين الشعب والسلطة، وحدث اضطرابات واحتجاجات شعبية كان آخرها في عام 2011، حين جاءت الاضطرابات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين لتعلن الثورة على الفقر والكمب والاستغلال، وجاءت الاحتجاجات في الهند كرد فعل على تفشي الفساد، وتواصلت احتجاجات الفلاحين في الصين ضد رموز الدولة الذين يواصلون الاستيلاء على أراضيهم ومصادرة حقوقهم والاستهانة بإنسانيتهم.

إن المجتمعات "قليلة الثقة" تملك الكثير من الثقة التقليدية ولكن القليل من الثقة الاجتماعية، ما يجعل العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العمل والإنتاج والمصالح. وبالعكس ذلك تماماً، تملك المجتمعات "عالية الثقة" الكثير من الثقة الاجتماعية ولكن القليل من الثقة التقليدية، ما يجعل العلاقات القائمة على المصالح وما يرتبط بها من نشاطات اقتصادية وعلاقات إنتاج ومؤسسات تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية. وحيث إن الثقة الاجتماعية أمر هام لتنظيم العمليات المعقدة، فإن المجتمعات "عالية الثقة" استطاعت تحقيق درجة عالية من التصنيع والتقدم، فيما فشلت المجتمعات التقليدية في مجاراتها وتحقيق نهضة مماثلة. في المقابل، نجحت المجتمعات التي تستحوذ على الكثير من الثقة التقليدية في تعريف هوياتها الطائفية والدينية، والحفاظ على تماسك عائلاتها وتجمعاتها العقائدية.

إن أزمة الركود الاقتصادي الكبير التي بدأت في عام 2007 تعطي مثلاً جيداً على ما يمكن أن يحدث في مجتمع يعاني عجزاً في الثقة. إذ إن مرور أمريكا في مرحلة انتقالية من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة جعلها تخسر معظم ما كان لديها من ثقة اجتماعية بسبب تقادم القوانين والتشريعات، وفشلها

في تطوير قوانين وتشريعات جديدة تحل محل المتقادمة. وفي غياب الثقة تراجعت المسؤولية الاجتماعية، ما شجع مدراء البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار وشركات التأمين، مُسلحين بسلاح الجشع، على استباحة القوانين المرعية والتقاليد المتبعة في محيط عملهم والتلاعب في الأسواق المالية وأسعار الفائدة على القروض وخلق "منتجات مالية" (Financial Products) استهدفت أساساً استغلال الفقراء وكبار السن من المتقاعدين والأجانب. ويمكن القول إن ما حدث منذ بداية التسعينات من القرن العشرين من تحولات مجتمعية تسبب في انحسار الثقة الاجتماعية التي نشأت في العصر الصناعي، ما جعل مجتمعات الغرب عامة تعاني من أزمة ثقة سيكون من الصعب استردادها في ظل هيمنة فلسفة السوق الحر وثقافة الجشع على المجتمع. أما الهند والمكسيك فتعطى أفضل الأمثلة على تراجع الثقة التقليدية وتخلف الثقة الاجتماعية وحدوث عجز في الثقة نتيجة لمرورها في مرحلة انتقال حضارية من الزراعة إلى الصناعة، ما يؤدي إلى شيوع الفساد وغياب العدالة واستغلال الفقراء والضعفاء.

تعتبر اليابان، بناء على تصنيف فوكوياما، مجتمعاً يتمتع بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يجعلها قادرة على إدارة اقتصادها بكفاءة، وزيادة إنتاجية العامل باستمرار، وضمان سلامة المعاملات التجارية والمالية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما إن من المفروض أن تكون اليابان قادرة على ممارسة عمليات الخلق والابتكار، وإدارة ما ينبثق عن تلك العمليات من نظم وعلاقات بسهولة، بل بعفوية وتلقائية. وهذا يعني أن من المفروض أن يكون لدى اليابان اقتصاداً دائماً التطور، ومؤسسات قادرة على خلق الثروات وتراكمها. لكن اليابان شهدت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين مشاكل سياسية واقتصادية كثيرة تسببت في تراجع معدلات النمو بوجه عام، وفشل النظام السياسي في إدارة التحديات الجديدة، واتجاه الاقتصاد إلى الركود. وفي الواقع، كان عقد التسعينات بالنسبة لليابان هو "العقد الضائع"، خرجت منه وقد فقدت روح الخلق والابتكار التي ميزت مؤسساتها الاقتصادية والعلمية لعقود، وأضاعت إرادة التجديد والتطوير، وغابت عن سمائها تلك المقدرة السحرية على خلق الثروات وتكديسها.

يميل الناس في المجتمعات المفتوحة ذات الاقتصاديات الديناميكية إلى الاهتمام بالمصالح أكثر من اهتمامهم بالقيم والمبادئ، ما يؤدي إلى زيادة أهمية الثقة الاجتماعية وتراجع أهمية الثقة التقليدية. وتعتبر أمريكا مثلاً لمجتمع انعطاف بسرعة من الاهتمام بالمبادئ والقيم إلى إعطاء الأولوية للمصالح المجردة من القيم، حيث جاء الانعطاف مع التحول إلى نظام السوق الحر وحدوث ثورتي المعلومات والاتصالات. ومع تراجع أهمية القيم والمبادئ من الحياة الأمريكية، أصبحت التعاقدات الرسمية هي المنظم لكل علاقة تقريبا، ما جعل النجاح والفشل يفقدان بعدهما الاجتماعي ويصبحان أحداثاً عادية لا تحمل تبعات اجتماعية أو

حتى اقتصادية كبيرة. وهذا تسبب في تراجع مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى رجال المال والأعمال والسياسة والإعلام، وجعل من السهل التهرب من دفع الضرائب، وغض النظر عن مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، وإهمال الفقراء، وتنامي الفساد السياسي والاقتصادي.

وعلى سبيل المثال، باستطاعة أي أمريكي أن يعلن إفلاسه قانونياً، ويتخلص من ديونه من دون تبعات اقتصادية أو اجتماعية تذكر، ما جعل أكثر من 1.6 مليون أمريكي يعلنون إفلاسهم في عام 2011. ومع قيام العشرات من سماسرة المال بخداع الفقراء خلال السنوات القليلة التي سبقت أزمة الركود الكبير، إلا أن معظمهم احتفظ بالأموال التي سرقها ولم يخضع أي منهم لمساءلة قانونية. إن هناك العديد من الأمريكيين الذين أصبحوا نجوم مجتمع بارزين بعد إدانتهم بسرقة أموال عامة وارتكاب جرائم جنسية. وفي الواقع، تعتبر أمريكا الدولة الوحيدة في العالم التي يتمتع فيها شخص مجرم وسيئ السيرة بفرصة جيدة ليصبح نجماً موفور الثراء، فيما يتمتع شخص أمين وحسن السيرة بفرصة أكبر ليموت من دون نجومية أو ثروة. أما في اليابان، حيث لا تزال القيم والمبادئ تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع، فإن الفشل الاقتصادي تسبب في انتحار عدد من مدراء الشركات في التسعينات تهرباً من الوصمة الاجتماعية التي ترافق الفشل والفاشلين.

يقول فوكوياما إن المجتمع الصيني "لا ينظمه دستور وقوانين تنبع منه، بل مبادئ أخلاقية كنفوشية تُغرس في النفوس" منذ الصغر. (Fukuyama, *Trust*, 84) لكن دور المبادئ الكنفوشية في الصين لا يختلف عن دور المبادئ الإسلامية في مصر وإيران والسعودية، أو دور المبادئ الكاثوليكية في إسبانيا والمكسيك والفلبين. وهذا يعني أنه ليس بإمكان عملية غرس مبادئ أخلاقية مرتبطة بدين أو فلسفة اجتماعية أن تفسر سبب تفاوت معدلات التقدم الاقتصادي والتصنيع في مجتمعات مختلفة. إن سبب نهضة الصين اقتصادياً، وفشل معظم المجتمعات الإسلامية والكاثوليكية في تحقيق نهضة مماثلة لا يعود إلى المبادئ الأخلاقية الكنفوشية، بل إلى قيام الصين بتقليد اليابان والتخلي عن الكثير من عاداتها وتقاليدها القديمة، وبدء عملية تحول ثقافي اجتماعي واسعة بعيداً عن القيم الكنفوشية والماركسية على السواء. وهذا يعني أن بناء ثقة اجتماعية وتحقيق تنمية اقتصادية هما هدفان مجتمعين لا يتحققان إلا من خلال خلق بيئة ثقافية اجتماعية وقانونية مواتية لحدوث نقلة حضارية.

وفي الواقع، وُصفت المبادئ الأخلاقية الصينية التي تحدث عنها فوكوياما وغيره بإعجاب بأسوأ ما يمكن أن توصف به أخلاقيات مجتمع. كتب هيجل قبل حوالي 150 سنة يقول عن المجتمع الصيني، "لا يوجد هناك شرف، وليس لأي شخص حقوق فردية أمام الآخرين، إن ثقافة الاحتقار والانتقاص من قدر

الآخرين مترسخة في الوعي الجماعي. إن (الصينيين) معروفين بالخداع كلما سئمت الفرصة، فالصديق يخذع صديقه، ولا يوجد شخص يمقت الخداع، وإنهم يقومون بهذه الأعمال بحرفية كبيرة". Georg (Wilhelm Friedrich Hegel, *The Philosophy of History*, Dover Publications, 131).

إن ثقافة تُوصف بمثل هذه الصفات، لا يمكن لها أن تخلق ثقة اجتماعية، ولا أن تُسهم في نهضة مجتمع، ما يعني أن نهضة الصين تعود لأسباب لا علاقة لها بأخلاقيات كنفوشية. وكما لم يُسأل هيجل في تلك الأيام عن مدى معرفته بثقافة الصين، وعما إذا عاش في قرية صينية ليتعرف على عادات وتقاليد الفلاحين فيها، لم يُسأل الآن جرينسبان أو لانديز عن مدى تمسكهم في عادات الصينيين أو المسلمين وتقاليدهم. إن خطورة مثل هذه الأحكام لا تقتصر على تزييف الحقائق، بل تحمل في طياتها نزعة عنصرية تحاول التقليل من شأن بعض الشعوب والديانات. إن كل المدن الكبيرة في الدول النامية، مثل القاهرة ولاجوس ومانيل، تشهد موت الثقة التقليدية بسرعة، وميلاد ثقة اجتماعية مشوهة ببطء شديد. وفي المقابل، تشهد المدن الكبيرة في الدول الصناعية، مثل باريس ولندن وروما ونيويورك، موت الثقة الاجتماعية ببطء، فيما يقف المجتمع عاجزاً عن وعي ما يجري، غير قادر على إدراك الحاجة لتطوير القوانين والتشريعات.

إن أية خطة لبدء عملية تنمية اقتصادية لا يمكن لها أن تنجح ما لم تكن الحوافر والعقبات مرنة بقدر كافي لتسهيل حدوث تغيير اقتصادي. لهذا يعود نجاح التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا إلى قيام الدولة برسم خطة لإحداث تغييرات أساسية في الحياة الاقتصادية وتحولات عميقة في الحياة الثقافية في آن واحد. وعلى العكس من ذلك، قامت خطط التنمية الاقتصادية في مصر وفنزويلا ونيجيريا بمحاولة إحداث تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية من دون أن يصاحب ذلك خطط مماثلة لإحداث تحولات ثقافية اجتماعية، ما أدى إلى فشل تلك الخطط وإضاعة عقود من التنمية والنمو. إن محاولات الحفاظ على التقاليد والقيم القديمة وإحياء العلاقات المنبثقة عنها، والفشل في خلق ثقة اجتماعية يقود في كل الحالات إلى حدوث عجز في الثقة، وانتشار الفساد، وتراجع المسؤولية الاجتماعية، وتكريس التخلف والتبعية.

تحافظ القيم والتقاليد والمواقف الثقافية على صلاحيتها طوال الفترة التي يعيشها المجتمع المعني في نفس الحقبة الحضارية التي وُلدت الثقافة فيها وترعرعت في رحابها. حين يدخل مجتمع فترة انتقالية إلى حقبة حضارية لاحقة، تبدأ صلاحية العناصر الثقافية التقليدية في التراجع، ما يجعلها تتحول مع الأيام إلى عقبة تحول دون استكمال الفترة الانتقالية في وقت معقول. وهذا يعني أن العادات والتقاليد والمواقف أمور نسبية، وإن ما يصلح منها لزمان قد لا يصلح لزمان آخر، ما يجعل من الخطأ، ومن غير العدل مقارنة ثقافة بأخرى تعيش في حقبة حضارية مختلفة. وعلى سبيل المثال، فيما يمكن مقارنة تقاليد ثقافية مصرية مع

مثيلاتها في الهند أو الفلبين، لأن ثقافات تلك البلاد تمر بفترة انتقالية بين عصري الزراعة والصناعة، لا يجوز مقارنة تقاليد مصرية أو مكسيكية بتقاليد فرنسية أو أمريكية أو يابانية مشابهة.

إن تصنيف المجتمعات إلى فئتين تتمتع إحداها بثقة اجتماعية كبيرة، فيما تتمتع الثانية بثقة اجتماعية قليلة، هي نظرية تحاول تفسير التفاوت في الإنجازات الاقتصادية بين مجتمع وآخر، إلا أنها لا تقدم تحليلاً لمشكلة التخلف، ولا وسيلة لمساعدة المجتمعات المتخلفة على النهضة، بل قد تُسهم في تكريس الشعور بالإحباط والقبول بالتخلف باعتباره قدر لا يمكن تغييره. كما تهمل هذه النظرية حقائق مهمة تجعل النتائج التي قد تتوصل إليها غير سليمة، إن لم تكن مضرّة. ومما تهمله هذه النظرية:

1. إن الثقافة سمة حضارية تتحول عناصرها كثيراً حين ينتقل المجتمع من حقبة حضارية لأخرى.
2. إن كافة المجتمعات المتقدمة تنتمي لثقافة واحدة هي ثقافة الصناعة، ما يجعل تقاليدنا ومواقفنا وقيمنا وإنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية وما لديها من ثقة اجتماعية متقاربة.
3. إن أثر الثقافة على الاقتصاد يعادل أثر الاقتصاد على الثقافة، وإن كانت الثقافة أكثر تأثيراً في الاقتصاد حين يكون المجتمع مستقرّاً، فيما يكون الاقتصاد أكثر تأثيراً في الثقافة حين يمر المجتمع بفترة انتقال حضارية.

يحتاج كل فرد إلى مجموعة من الناس ينتمي إليها ويحصل من خلالها على وجود اجتماعي ودور ، لكن الفرد في سعيه إلى اعتراف مجتمعي يجد نفسه جزءاً من عدة مجموعات أو حلقات انتماء، يقوم من خلالها بأدوار مختلفة. وتبدأ تلك الحلقات بالأسرة، وتمر بحلقات طلابية، وربما مهنية وطائفية ودينية وحرزية قبل أن تصل إلى الحلقة النهائية التي تجسدها الدولة والوطن والأمة. وعلى الطريق من حلقة الانتماء الصغرى إلى الحلقة الكبرى تتقلص درجة التزام الفرد تجاه كل حلقة يمر فيها، وما تقوم عليه من أفكار ومبادئ. وهذا يعني أن الثقة تكون قوية في محيط العائلة، جيدة في محيط العشيرة والقرية، ضعيفة في محيط المنظمة، وواهية في نطاق الدولة، وغير موجودة تقريباً بين الفئات الاجتماعية المنتمية لعقائد متباينة. وبناء على هذا التحليل، يمكن القول إن ضعف الثقة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية لا يعود إلى الثقافة أو الدين بقدر ما يعود إلى طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. فحلقات الانتماء الرئيسية في المجتمعات التقليدية عامة هي تنظيمات هرمية تعطي رأس الهرم قوة كبيرة للتحكم في القاعدة، ما يحد من حرية الفرد، ويقلص قدرته على تسلق الهرم الاجتماعي وبناء علاقات مصلحية. وهذا يضعف إمكانيات

بناء ثقة اجتماعية، فالثقة التقليدية والثقة الاجتماعية لا تتعايشان معاً في مجتمع واحد، ولا تستطيع إحداها تعويض ضعف الأخرى، ولذا حيث تكون إحداها قوية تكون الثانية ضعيفة.

حين يكون أساس تشكيل الجمعيات والجماعات هرمياً، كما هو الحال في عامة المجتمعات الزراعية التقليدية، تزدهر الأنظمة الفردية التسلطية وتراجع الروح الديمقراطية. وحيث يكون تنظيم الجمعيات والجماعات أفقياً، كما هو الحال في عامة المجتمعات الصناعية، تزدهر الديمقراطية وتراجع السلوكيات الاستبدادية. من ناحية ثانية، حيث تسود التنظيمات الهرمية مثل الجماعات العقائدية والطائفية، يصبح من المتعذر على أي عضو أن يحصل على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يخسر شخص آخر موقعه أو جزءاً كبيراً منه، ما يجعل حصيلة الحراك الاجتماعي تقترب من الصفر. وحيث تسود التنظيمات الأفقية، يصبح من السهل أن يحصل شخص على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يكون ذلك على حساب شخص آخر. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق العنان للمبادرات الفردية الخلاقة، ويجعل حصيلة الحراك الاجتماعي ايجابية، ويُمكّن المجتمع من تحقيق الكثير من التقدم بمفهومه المجتمعي الشامل.

تتصف الشعوب التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة بضعف قدراتها على الإنتاج والاستثمار حتى حين يتوفر لها مال من دون عناء يذكر، إذ تميل تلك الشعوب إلى إنفاق أموالها على نشاطات استهلاكية وليس إنتاجية، كما تفعل غالبية الشعوب العربية والإفريقية المصدرة للنفط. إذ فيما قامت معظم الدول العربية النفطية بنشيد بنية تحتية جيدة، فشلت في تنمية مواردها البشرية، وبناء رأس مال اجتماعي، وتطوير ثقة اجتماعية، ما جعلها تفشل في تحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تقليل الاعتماد على صادرات النفط. وبدلاً من تبني استراتيجيات تنمية تقوم على إحداث تغييرات اقتصادية هيكلية وتحولات ثقافية اجتماعية، اتجهت النخب الحاكمة في تلك الدول إلى تعزيز الروابط القبلية وتعميق الخلافات المذهبية، واستخدام المال والرشوة السياسية لتعزيز مواقعها السلطوية، والاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل.

يتوقع روبرت لوكاس أن يشهد القرن الحادي والعشرين تنمية كافة المجتمعات، إذ يقول "أجلاً أم عاجلاً سينضم كل شخص إلى الثورة الصناعية، وإن اقتصاديات كافة الدول ستنمو بمعدلات تقترب من المعدلات السائدة في الاقتصاديات الثرية، وإن الفروق في مستويات الدخل النسبية ستتلاشى، لأن من الممكن إطلاق الأفكار لتبدع، وانتقال الموارد إلى الأماكن التي تمكنها من الحصول على عائدات مرتفعة". (Lucas, 1966) هذه وجهة نظر تفاؤلية لا تعتمد على فرضيات واقعية، ما يجعلها ضرباً من خيال لا يمت لواقع الحال بصلة. ليس هناك شك في أن بإمكان كل شعب أن يتعلم ويستفيد من تجارب غيره وأن يحقق تنمية مجتمعية، لكن ليس لدى كل شعب ما يكفي من القدرة لاستيعاب المعارف التكنولوجية والعلمية

بالسرعة المطلوبة لتحقيق النهضة واللاحق بركب الحضارة قريباً. من المؤكد أن تحقق العديد من الشعوب تحسناً ملموساً في مستويات المعيشة في المستقبل، لكن من المشكوك فيه أن تتمكن كافة المجتمعات من الوصول إلى مستويات معرفية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية واحدة أو حتى متقاربة. إن اختلاف الثقافات وتباين مستويات التعليم وتباين مستويات الدخل يجعل من شبه المستحيل أن تتبأط خطوات الشعوب الثرية كثيراً وتتسارع خطوات الشعوب الفقيرة في المقابل لغلق الفجوة بين الطرفين خلال عقود. مع ذلك، من شبه المؤكد أن تتسبب سياسة السوق الحر في توسعة الفجوة بين الأثراء والفقراء في دول الغرب الصناعية كثيراً، ما يجعل قطاعات شعبية كبيرة فيها تقترب من مستويات الحياة في الدول الفقيرة.

فيما تقوم الثقة التقليدية بتعزيز الالتزامات المتبادلة والمسؤوليات الفردية في نطاق حلقات الانتماء الصغرى، تقوم بإضعاف الالتزامات والمسؤوليات في نطاق حلقات الانتماء الكبرى، لأن الأولى تأتي غالباً على حساب الثانية. نتيجة لذلك، فيما تُسهم الثقة التقليدية وما ينبثق عنها من التزامات في تعزيز تماسك الأسرة والطائفة، والعناية بالفقراء وكبار السن والمرضى والمشردين، والحد من الجريمة والعنف، يُسهم ضعف الالتزامات المتبادلة في نطاق حلقات الانتماء الكبرى في خلق شكوك ومخاوف متبادلة بين الفئات الاجتماعية المختلفة تجعل من السهل وقوع نزاعات طائفية يصعب حلها أو حتى إدارتها واحتواء تبعاتها.

وباختصار، الثقة الاجتماعية لا تنبع أساساً من الثقافة، ورأس المال الاجتماعي ليس وجهاً من أوجه الثقة الاجتماعية، لأن الاثنين من صنع مجتمع غير تقليدي تغلب على حياته المصالح وتنظمه قوانين، وليس من صنع ثقافة تقليدية موروثة. لكن هذا لا يمنع قيام ثقافة تقليدية بخلق ثقة اجتماعية ورأس مال اجتماعي، شريطة أن يتم إحداث تحولات عميقة واعية في بنية تلك الثقافة، وهو أمر بإمكان العمليتين الاقتصادية والسياسية الاسهام في تحقيقه. إذ تملك المجتمعات التقليدية التي لا تعتمد على جوهر عقائدي مقدس قدرة متواضعة على التحول والتغير بسبب مرونة ثقافتها، ما يجعل بإمكانها خلق ثقة اجتماعية ورأس مال اجتماعي يمكن استثماره لبدء عملية تنموية، كما فعلت العديد من شعوب آسيا. لكن الثقافات التي تُشكل المعتقدات الدينية جوهرها تتصف بضعف قدراتها على التحول، لأنه لا يمكن لها أن تتحول بالقدر الكافي من دون أن يشمل التحول جوهرها الديني وما يرتبط به من طقوس مقدسة. وهذا يعني أن رأس المال الثقافي الذي يعكس قابلية الثقافة للتطور والتكيف يجب أن يضاف إلى غيره من رؤوس أموال مادية وبشرية واجتماعية وتكنولوجية، إذ فيما يُسهم تواجده في تعزيز فرص حدوث تحول ثقافي وتنمية، يُسهم غيابه في إضعاف احتمالات التحول وتحقيق نهضة تقضي على أسباب التخلف والفقير والتبعية.

البروفسور محمد ربيع هو أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي سابقاً، دَرَسَ وقام بالتدريس في أربع قارات، نشر حتى اليوم 36 كتاب في الفكر والاقتصاد والثقافة والسياسة وفلسفة التاريخ والرواية والقصة والشعر. كما نشر حوالي 1500 مقالة في الصحف العربية، وشارك في عشرات الندوات والمؤتمرات في العديد من دول العالم. وتشير كتاباته ونشاطاته واهتماماته إلى التزامه بالحرية والمساواة وقضايا الفقراء والضعفاء والبيئة، وتشجيع الحوار بين أتباع الثقافات المختلفة، والسعي لتحقيق العدل والسلام في العالم.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com